

27 February 2024  
Arabic  
Original: English

# المؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

جنيف، 28 تشرين الثاني/نوفمبر - 16 كانون الأول/ديسمبر 2022

محضر موجز للجلسة 10

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، الساعة 10/00 صباحاً

الرئيس: السيد بنشيني..... (إيطاليا)

ثم: السيدة رودريغز راميرز (نائبة الرئيس)..... (بنما)

المحتويات

إعداد واعتماد الوثيقة (الوثائق) الختامية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن ترد التصويبات في مذكرة وأن تُدرج في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).  
أي محاضر مصوبة للجلسات العلنية التي تعقد في هذا المؤتمر سيعاد إصدارها لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.



الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة 10/20.

## إعداد واعتماد الوثيقة (الوثائق) الختامية (تابع) (BWC/CONF.IX/CRP.2)

### الفصل الثالث - القرارات والتوصيات

1- الرئيس: لفت الانتباه إلى مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التاسع، الذي صدر بوصفه الوثيقة BWC/CONF.IX/CRP.2 باللغة الإنكليزية فقط، وقال إن المشروع هو صيغة موحدة للوثائق التي عممها بصورة غير رسمية على المؤتمر الميسرون الذين عُينوا للمساعدة في ترجمة الآراء التي أعرب عنها أثناء المناقشة العامة إلى مقترحات محددة للوثيقة الختامية. وقد استرشدت عملية تجميع المشروع بالحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء. وقد أدرجت في المشروع المقترحات التي لم تقدم أي اعتراضات عليها أثناء المناقشة. وحيثما قدم اقتراحان بشأن المسألة نفسها، بذلت جهود للتوفيق بينهما. وفي الحالات التي تعذر فيها التوفيق، عادت الأمانة إلى الصياغة التي وافق عليها المؤتمر الاستعراضي الثامن. وقد استبعدت المقترحات التي يبدو من الواضح أنه لن يُتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وبُذلت جهود كبيرة لضمان أن يعكس النص بإنصاف المقترحات المقدمة من مختلف مجموعات الدول. وقد جرى تحرير بعض أجزائه، وإعادة ترقيم فقراته.

2- السيد إن دن بوش (ملكة هولندا): قال إنه يتضح من قراءة سريعة لهذا المشروع الذي من شأنه أن يشكل أساساً جيداً لبقية أعمال المؤتمر، أن الأمانة سعت إلى تحقيق توازن عادل بين المقترحات التي قدمت.

3- السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية): اقترح تعليق الجلسة لإتاحة الفرصة لجميع الوفود لاستعراض مشروع الوثيقة الختامية استعراضاً شاملاً.

عُلِّقت الجلسة الساعة 10/25 واستؤنفت الساعة 11/05.

4- السيد وارد (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء غموض الجملة الأولى من الفرع ألف، المتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين، التي ذكر فيها أن المؤتمر قرر إنشاء آلية لضمان التنفيذ الكامل للتعاون والمساعدة الدوليين بموجب المادة العاشرة. ويمكن تفسير هذه الجملة إما على أنها قرار بإنشاء مثل هذه الآلية على الفور أو على أنها بيان طموح يشير إلى اعتزام المؤتمر إنشاء الآلية في المستقبل. وينبغي أن يُعهد إلى فريق الخبراء بتحديد طرائق الآلية ونطاق عملها. وينبغي أن يُطلب إلى الفريق تحديد المكانة التي ستشغلها الآلية المنشأة بموجب الاتفاقية في سياق المشهد الصحي العالمي الأوسع. وينبغي تجنب أي ازدواجية في الأنشطة.

5- وينبغي أيضاً تجنب البيانات الفضفاضة التي توجي بأن الاتفاقية، التي هي معاهدة لتحديد الأسلحة، تشكل محور الجهود الرامية إلى تعزيز المساعدة والتعاون في المسائل المتصلة بالصحة العامة. فمنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المماثلة أولى بالاضطلاع بهذا الدور. ولذلك ينبغي تعديل مقدمة الفقرة 1 من الفصل الثالث بحيث تنص على أن المؤتمر قرر إنشاء كيان تنفيذي بموجب المادة العاشرة على أن ينظر فريق الخبراء في ولايته. وستشهد للفقرة 1 (أ) و(ب) عبارة "يتمثل هدف هذا الكيان في"، بينما سيدخل نص تمهيدي منفصل قبل الفقرة 1 (ج)-(هـ)، يتعلق بالمبادرات التي يرغب المؤتمر في وضعها فوراً. وستحذف الفقرة 2 المتعلقة بدور فريق الخبراء فيما يتعلق بالآلية، بما أن التغييرات التي أدخلت جعلتها زائدة عن الحاجة.

- 6- السيد كورداش (ألمانيا): قال إن وفده يرحب بإدراج عدد من المقترحات في الفصل الثالث يمكن اتخاذ قرار بشأنها فوراً، بيد أنه لا تزال هناك أجزاء من المشروع بحاجة إلى مزيد من المناقشة. وقال إن الأهمية المتعلقة على مواضيع مثل التعاون والمساعدة الدوليين، موضوع الفرع ألف، تثير قلقاً خاصاً. ففي حين أن المادة العاشرة تمثل جانباً هاماً من جوانب الاتفاقية، التي تعتبر، بالنسبة لألمانيا، أولاً وقبل كل شيء معاهدة لنزع السلاح، فإنه لا ينبغي إيلاؤها مكان الصدارة في الوثيقة الختامية. بل ينبغي إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى تعزيز الامتثال - كتدابير التحقق، على سبيل المثال.
- 7- ومن غير الواضح مما سيشكل الفريق التوجيهي الذي سيضع خطة عمل للمادة العاشرة وكيف ستعكس آراء جميع الدول الأطراف في عمله. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن إنشاء صندوق استثماري طوعي مثل الصندوق المقترح في الفرع ألف من شأنه أن يساهم في تعزيز تنفيذ المادة العاشرة، إلا أنه ليس ضرورياً لتنفيذ تلك المادة تنفيذاً كاملاً.
- 8- وأعرب عن ترحيب وفده بالقرار المقترح بإنشاء آلية لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية. ومع ذلك، كان من المخيب للأمل ملاحظة أن العديد من المقترحات ذات الصلة المقدمة خلال المناقشات مع الميسرين لم تنعكس في النص الحالي.
- 9- السيد أوغاساوارا (اليابان): قال إن وفده يؤيد الاقتراح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالفرع ألف، الذي يعبر عن كثير من شواغل بلده بشأن النص، ولا سيما الحاجة إلى تجنب أي تداخل مع أنشطة المنظمات الدولية المعنية. وسيكون من المفيد الإحالة المرجعية إلى الفقرة 2 والفقرة 24(أ)، في الفرع و، بشأن برنامج ما بين الدورات للفترة 2023-2026. وقال إن بلده يؤيد إنشاء صندوق استثماري للتبرعات على النحو المقترح في الفقرة 1(ج)، وقاعدة بيانات للمساعدة الدولية على النحو المقترح في الفقرة 1(د).
- 10- وعلى الرغم من أن الهيكل العام للفرع باء سليم، فإن الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 3، التي تشير إلى هيئة استشارية علمية مفتوحة العضوية، زائدة عن الحاجة، لأنه قد اقترح في الفقرة الفرعية (أ) إنشاء مجلس استشاري علمي مفتوح لجميع الدول الأطراف. ولذلك، ينبغي دمج هاتين الفقرتين الفرعيتين.
- 11- السيد سانتشيث دي ليرين غارثيا - أوبييس (إسبانيا): قال إن التبرعات قد لا تكون كافية لتمويل الآليات الجديدة المقترحة في الفرع ألف من مشروع الوثيقة. وبالنسبة لبعض البلدان، مثل بلده، فإن الموافقة على التبرعات كل عام ليست أمراً مسلماً به. وينبغي التمييز بوضوح بين وظائف الآليات الثلاث المشار إليها في الفقرة 3(أ) إلى (ج) من أجل تجنب أي ازدواجية في الجهود وضمان كفاءتها. كما أعرب عن قلق وفده إزاء تمويل هذه الآليات.
- 12- السيد بنيتيث بيرسون (كوبا): قال إن مشروع الوثيقة الختامية أغفل كثيراً من المقترحات التي قدمتها مجموعة حركة عدم الانحياز والدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية. وأعرب عن أمله في أن تكون الصيغ المقبلة للمشروع أقل تحيزاً. فليس هناك ما يبرر عدم الإشارة إلى الضرر الناجم عن فرض تدابير قسرية انفرادية وغيرها من الحدود والقيود التمييزية من جانب بعض الدول الأطراف في الاتفاقية، بما يتعارض مع المادة العاشرة.
- 13- ومن غير اللائق اقتراح تكليف فريق خبراء بدلاً من فريق عامل بتعزيز الاتفاقية خلال فترة ما بين الدورات. فتعزيز الاتفاقية مهمة معقدة تنطوي على مسائل دبلوماسية وسياسية وقانونية ولا يجوز تركها في أيدي الخبراء التقنيين.
- 14- وينبغي أن يتضمن الفرع باء من الفصل الثالث مقترحاً بإنشاء هيئة جديدة واحدة، أو على وجه التحديد فريق استشاري علمي مفتوح العضوية - وليس ثلاث هيئات منفصلة. وفيما يتعلق بالفرع ألف،

ينبغي تعزيز ولاية الآلية المقترحة لضمان تنفيذ المادة العاشرة تنفيذاً كاملاً، على النحو الذي اقترحتته مجموعة حركة عدم الانحياز والدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية. وقال إن وفده سيقدم مقترح صياغة في هذا الصدد في الوقت المناسب.

15- ومن شأن المقررات والتوصيات التي يطلب إلى المؤتمر اعتمادها أن تحدث أثراً هامة من حيث الموارد البشرية والمالية، مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في المستحقات المالية السنوية للدول الأطراف في الاتفاقية. ولا بد أن يوزع المؤتمر موارده المحدودة بحكمة. وقال إن بلده لا يعارض زيادة عدد الموظفين في وحدة دعم التنفيذ، التي ما فتئت تؤدي عملها بشكل جيد. غير أنه ينبغي توخي الحذر عند البت في عدد الاجتماعات التي ستعقد خلال فترة ما بين الدورات، لأنه سيكون من الصعب على الدول الأطراف النامية أن تشارك على قدم المساواة مع الدول الأطراف الأخرى إذا كان من المزمع عقد عدد كبير من الاجتماعات. وينبغي للأمانة أن تقدم تقديراً لتكاليف برنامج العمل المقترح في فترة ما بين الدورات، بما يشمل بياناً تفصيلياً للتكاليف اليومية للاجتماعات المقترحة.

16- السيد بيلغيري (النمسا): قال إن وفده أيضاً سيكون ممتناً إذا حصل على تقدير لتكاليف البنود المقترحة في الفصل الثالث. وفيما يتعلق بالفرعين ألف وباء، يبدو أنه يتعين البت في تفاصيل العديد من المقترحات في مرحلة لاحقة. وفي حين أنه قد سبق لهذا النهج أن نجح في بعض الأحيان، فإنه لا يتناسب مع جميع المقترحات المعروضة حالياً على المؤتمر. وينبغي أن تعتمد على الفور المقترحات التي جرت بلورتها بالكامل، مثل تلك المتعلقة بالعملية الاستشارية العلمية والتكنولوجية، التي أعدت بشأنها مجموعة كاملة من الوثائق. كما أن مقترحي إنشاء صندوق استثماري للتبرعات وقاعدة بيانات للمساعدة الدولية بموجب المادة العاشرة أصبحا جاهزين للاعتماد.

17- وإذا قرر المؤتمر اعتماد مقترحات أوسع نطاقاً والاتفاق على التفاصيل في وقت لاحق، فينبغي إعطاء فريق الخبراء موعداً نهائياً واضحاً تحدد فيه ولاية آلية استعراض التطورات العلمية والتكنولوجية وتشكيلها وطرائقها. وكما لاحظت وفود أخرى، ينبغي إنشاء آلية واحدة فقط - ولكن من الأمثل أن تكون في شكل هيئة خبراء - في إطار العملية الاستشارية العلمية والتكنولوجية. ومع ذلك، فإن المقترح الحالي بإنشاء آلية لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية هو نتاج مناقشات مطولة أجريت على مدى عدة سنوات ويعكس حلاً وسطاً من جانب العديد من الدول الأطراف. ولهذا السبب، فإن وفده سيؤيد المقترحات الواردة في إطار الفرع باء بصيغتها المقدمة. وشجع الدول الأطراف الأخرى على الامتناع عن تكرار أفضلياتها الوطنية المعروفة جيداً والقديمة العهد وعلى دعم الحل التوفيقى المقترح في المشروع.

18- السيد دومينغو (الفلبين): قال إن وفده يرحب بالمقترح الداعي إلى صياغة خطة عمل للمادة العاشرة على النحو الوارد في الفقرة 1(ب). غير أنه ينبغي استعادة الصياغة السابقة لمشروع الفصل الثالث، التي لم تركز خطة العمل على المكوّن الأول من المادة العاشرة فحسب - أي الحق في التبادل على أكمل وجه ممكن بين جميع الدول الأطراف - ولكن أيضاً على المكوّن الثاني - وهو تجنب أي عرقلة للتنمية والتعاون.

19- وقد يلقي تكليف فريق من الخبراء بوضع تفاصيل المادة العاشرة المقترحة وآليات العلوم والتكنولوجيا خلال فترة ما بين الدورات بعبء كبير للغاية على الفريق، وفي حال نشأت خلافات، فإنه سيؤدي إلى تأخير. ومن شأن الإحالة المرجعية إلى الفقرات المتعلقة بالمادة العاشرة وآليات العلوم والتكنولوجيا والفرع واو، على النحو الذي أوصى به ممثل اليابان، أن تحقق بعض التقدم نحو تبديد هذه الشواغل.

20- السيدة رودريغيز راميريز (بنما): قالت إن بنما تؤيد إنشاء آلية لتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين بموجب المادة العاشرة تأييداً تاماً، بغض النظر عن الشكل الذي ستتخذه هذه الآلية في نهاية

المطاف. غير أنه لا ينبغي إعطاء الأولوية لهذه الآلية على حساب آلية لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية. وينبغي للمؤتمر أن يعتمد مقررًا بإنشاء كلتا الآليتين على قدم المساواة، وأن يكون الإطار الزمني لإنشائهما سالفًا للمواعيد النهائية المحددة في الفرع و١.

21- السيدة سترومسيكوففا (تشيكيا): قالت إن الغرض الرئيسي للاتفاقية، كما ذكر ممثل ألمانيا، ينبغي أن ينعكس في بداية الفصل. وهذا يعني وضع الفرع و١ والمتعلق ببرنامج ما بين الدورات للفترة 2023-2026، في بداية الفصل، لأن هذا الفرع يشير إلى تدابير تتناول الامتثال والتحقق، والتي اعترفت بها العديد من الدول الأطراف كأولوية.

22- وقالت إن وفدها يحتفظ بموقفه بشأن المقترح الوارد في الفقرة (1) (أ) بإنشاء فريق توجيهي للتعاون الدولي إلى أن تتضح تفاصيل التشكيل الإقليمي للمجموعة، ولا سيما بالنظر إلى إنشاء مجموعة إقليمية جديدة، وهي مجموعة الدولة الواحدة. ويمكن بحث أشكال مختلفة للفريق التوجيهي. وقالت إن الصياغة التي اقترحتها ممثل الولايات المتحدة تخفف من بعض شواغل وفدها في هذا الصدد. وكما لاحظ ممثل كوبا، ينبغي إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للمساعدة في تعزيز الاتفاقية خلال فترة ما بين الدورات، وليس فريق خبراء.

23- وفيما يتعلق بالفرع باء، وكما أشار ممثل النمسا، فلقد كان لدى الميسر المعني مشروع اختصاصات آلية استعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية ونظامها الداخلي. وينبغي الإشارة إلى تلك الوثائق في النسخة التالية من مشروع الوثيقة الختامية. وأخيراً، فإن مسألة الموارد المالية مرتبطة بمسألة الموارد البشرية. وينبغي للمؤتمر أن ينظر بعناية في عدد الأيام التي سيخصصها من وقت الاجتماع لكل هيئة من الهيئات التي يقترح إنشاؤها لضمان تمكن وفود البلدان التي تواجه قيوداً أكبر على الموارد من المشاركة.

24- السيدة بوتني (فرنسا): قالت إن وفدها يوافق على ضرورة استعراض ترتيب مختلف فروع الفصل الثالث. وقالت إن ثمة اتفاق عام على الحاجة إلى إنشاء آليات لتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين واستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية. غير أنه ينبغي ترك مهمة تحديد كيفية عمل هذه الآليات لوحدة دعم التنفيذ. ومما يؤسف له أن كثيراً من المقترحات التي قدمها الميسر بشأن العلوم والتكنولوجيا لم تجد طريقها إلى الفصل الثالث.

25- السيد ليدل (المملكة المتحدة): قال إن بعض القرارات المقترحة الواردة في الفصل الثالث يمكن اعتمادها، بينما يحتاج البعض الآخر إلى مزيد من العمل. وبوجه عام، فإن الفصل الثالث منظم تنظيمياً جيداً، ولكنه تساءل عما إذا كان ينبغي أن يكون الفرع هاء، المتعلق بنتائج برنامج ما بين الدورات للفترة 2017-2020، في افتتاحية الفصل، بما أنه عبارة عن ملخص للإنجازات السابقة. ومن الصواب بالتأكيد وضع الفرع و١، بشأن برنامج ما بين الدورات للفترة 2023-2026، والقسم زاي، بشأن وحدة دعم التنفيذ، قبيل نهاية الفصل. وكما اقترح ممثل ألمانيا، ينبغي ألا يُفتح الفصل بموضوع الفرع ألف، أي التعاون والمساعدة الدوليين.

26- ففي الفرع ألف، يفضل الإشارة بشكل متسق إلى "التعاون والمساعدة الدوليين" في جميع أجزائه بدلاً من مجرد الإشارة إلى "التعاون الدولي". وينبغي أن تصوغ خطة العمل المقترحة في الفقرة 1 (ب) الدول الأطراف مجتمعة، وليس الفريق التوجيهي، حتى وإن اتخذ الفريق التوجيهي إجراء بشأنها. ولعله يمكن التعبير عن الغرض من الصندوق الاستثماري للتبرعات المقترح في الفقرة 1 (ج) على نحو أفضل إذا وصف بأنه صندوق لدعم التعاون والمساعدة الدوليين في مجال الأنشطة البيولوجية السلمية بدلاً من وصفه بأنه صندوق لتنفيذ المادة العاشرة تنفيذاً كاملاً.

27- ولم يعكس المدى الكامل للتقدم الذي أحرزه المؤتمر بشأن العملية الاستشارية العلمية والتكنولوجية خلال الأسابيع القليلة الماضية في الصيغة الحالية لمشروع الوثيقة. وقال إن وفده لطالما رفض الفكرة القائلة بأن التقدم نحو تنفيذ المادة العاشرة (1) يجب أن يتم بنفس وتيرة التقدم نحو تنفيذ المادة العاشرة (2). وإذا كان القرار جاهزاً، فيجب اتخاذه. وعلاوة على ذلك، فإن إجراء استعراض سليم للتطورات العلمية والتكنولوجية من شأنه أن يوجه أعمال المؤتمر المقبلة المتعلقة بجميع جوانب الاتفاقية، بما فيها المادة العاشرة. ولذلك ينبغي أن يعكس التقدم المحرز في هذا الصدد خلال المؤتمر الحالي بشكل كامل في الفصل الثالث.

28- تولت السيدة رودريغز راميرز (نائبة الرئيس) رئاسة الجلسة.

29- السيد روزاندي (إندونيسيا): قال إنه من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين الفرعين ألف وباء، يتعين إسناد ولاية أعم وأوسع نطاقاً إلى الفريق التوجيهي المقترح في الفقرة 1(أ). غير أن مطابقة العروض والطلبات في نظام قاعدة البيانات وتحديد وتعزيز أوجه التكامل بين أنشطة التعاون الدولي ينبغي أن تكون من مسؤولية الموظف الإضافي في وحدة دعم التنفيذ المقترح في الفقرة 1(هـ). وعلاوة على ذلك، ينبغي تحديد إطار زمني واضح لإنشاء آلية لتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين. ومن المهم أن يكون هناك ضمان بأن الآلية ستنشأ في المستقبل القريب.

30- وعلى الرغم من أن إنشاء آلية لضمان استعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية سيكون فكرة جيدة، فإنه لا يزال من غير الواضح كيف سيجري مثل هذا الاستعراض. وعلاوة على ذلك، اقترح في المشروع الحالي للفرع باء عدد كبير جداً من الهيئات كجزء من تلك الآلية. وأخيراً، ينبغي تعديل الفقرة 24(أ)، التي تدرج تحت الفرع واو، بحيث تنص على أن فريق الخبراء سيتخذ تدابير لضمان تنفيذ المادة العاشرة تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

31- السيد عمروف (كازاخستان): قال إن الفقرتين الأخيرتين من الفرعين ألف وباء غامضتان إلى حد ما. وطلب إلى المؤتمر أن يقرر إنشاء آليات جديدة؛ وطلب إليه أيضاً أن يطلب إلى فريق من الخبراء تحديد ولايات تلك الآليات. وعلاوة على ذلك، فإن الأطر الزمنية لعمل فريق الخبراء غير واضحة. وقد لا تُنشأ الآليات حتى انعقاد المؤتمر الاستعراضي العاشر.

32- السيدة بشكارديش كاراغول (تركيا): قالت إن وفدها يرحب بالمقترحات الداعية إلى إنشاء الآليات الوارد وصفها في الفرعين ألف وباء. غير أنه ينبغي تحديد ولايات وأساليب عمل تلك الآليات بوضوح. وقالت إن وفدها مستعد للنظر في التعديلات التي اقترحها ممثلاً اليابان والولايات المتحدة. وسيحدّد تقييم وفدها للمقترحات الواردة في إطار الفرع باء إلى حد كبير حسب محتويات المرفق المشار إليه في الفقرة 4، الذي لم يُتَّح بعد. ولهذا السبب، يؤيد وفدها الدعوة إلى تقدير تكاليف المقترحات الواردة في الفصل الثالث.

33- السيد وارد (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بغض النظر عما إذا ظل يشار إلى فريق الخبراء بهذه الصفة أم أعطي اسماً آخر، فإن الولايات المتحدة ستوفر خبراء للمشاركة في أعماله، وشجع الدول الأطراف الأخرى على أن تحذو حذوها. ويكمن التحدي الأساسي الذي يواجهه المؤتمر في نقل الاتفاقية إلى القرن الحادي والعشرين. فقد تطورت العلوم والتكنولوجيا، وكذلك التهديد الذي يمكن أن يشكله. ولا يمتلك الدبلوماسيون الفهم الصحيح للمسائل التي سيطلب إلى فريق الخبراء العمل عليها.

34- وينبغي للمؤتمر أن يحاول ضمان أن ينظر فريق الخبراء في أربعة مواضيع فقط، بحيث يُخصص أسبوعان لكل موضوع. وسيطلب تناول كل موضوع من المواضيع المدرجة في الفقرة 24(أ) و(ب) و(د) (تدابير تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، وتدابير معالجة الامتثال والتحقق، وتدابير تحسين

بناء الثقة والشفافية) أسبوعين. ولن يتطلب النظر في الموضوعين الواردين في الفقرة 24(هـ) و(و) تدابير تحقيق التنفيذ الفعال للاتفاقية على الصعيد الوطني وتدبير تعزيز المساعدة والاستجابة والتأهب بموجب المادة السابعة) أسبوعين لكل منهما. وقد يرغب الفريق في تنظيم اجتماع واحد يمكن فيه تناول مجموعة متنوعة من المسائل الأخرى - مثل إدارة المؤتمر.

35- وإذا ما أُريد الاكتفاء بأربعة مواضيع فحسب، ينبغي إدخال صيغة جديدة تنص على ضرورة أن تأخذ جميع الاجتماعات التي تعقد التطورات العلمية والتكنولوجية في الاعتبار، مما يعني عن الحاجة إلى عقد اجتماع منفصل بشأن الموضوع. ومن شأن عقد أربعة اجتماعات فقط، واختتامها بحلول نهاية عام 2024، أن يسمح بصياغة تقارير عن أنشطة المجموعة في أوائل عام 2025. وعلى الرغم من أن وفده يؤيد إدراج بند في الفصل الثالث بشأن التعاون والمساعدة الدوليين بموجب المادة العاشرة، فإن الاجتماع الأول لفريق الخبراء ينبغي أن يكون بشأن الامتثال والتحقق بموجب المادة الأولى. ويمكن تخصيص الجلسة الثانية للمادة العاشرة.

36- السيد روباتجاري (جمهورية إيران الإسلامية): قال فيما يتعلق بهيكل الفصل الثالث، إنه ينبغي للمؤتمر أن يتبع الممارسة السابقة وأن يلتزم بترتيب البنود المتفق عليه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية السابقة، بدءاً بنتائج برنامج ما بين الدورات للفترة 2017-2020. وينبغي أن يتضمن الفصل أيضاً فرعاً مستقلاً عن عالمية الاتفاقية.

37- وأعرب عن قلق وفده البالغ إزاء الآلية المقترحة لاستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية. فمن السابق لأوانه أن يطلب إلى المؤتمر أن يقر إنشاء هذه الآلية في الوقت الذي لا تزال فيه ولايته محاطة بمسائل لم تحل. ويمتلك عدد من المنظمات الدولية حالياً آليات استشارية علمية. ولا يوجد سبب لإنشاء آلية مثلها بموجب الاتفاقية. فينبغي أن ينصب تركيز المؤتمر على التفاوض وإبرام بروتوكول ملزم قانوناً يتضمن أحكاماً بشأن التحقق.

38- وعلاوة على ذلك، فإن الاقتراح الداعي إلى إنشاء هيئات متنوعة كجزء من الآلية المذكورة آنفاً يثير الارتباك. وقال إن وفده لن يوافق على إنشاء أي هيئات مغلقة العضوية أو غير شاملة. والآثار المالية الضخمة المترتبة على إنشاء آلية تتألف من عدة مجموعات وهيئات ومجالس تشكل هي الأخرى مسألة ينبغي مناقشتها قبل اتخاذ قرار. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن فريق الخبراء المعني بتعزيز الاتفاقية سيكلف باستعراض التطورات العلمية والتكنولوجية، فليست هناك حاجة إلى آلية منفصلة للقيام بالشيء نفسه.

39- وفيما يتعلق بالفرع ألف، ينبغي أن تسمى الآلية المشار إليها في الفقرة 1 لجنة تعاون، وينبغي تعزيز ولاية تلك اللجنة من أجل ضمان فعاليتها وكفالة تنفيذ المادة العاشرة تنفيذاً غير تمييزي وكامل. وبما أنه سيكون من الصعب الاتفاق على الولاية المحددة لمثل هذه اللجنة في المؤتمر الحالي، يمكن لفريق عامل مخصص أن يتوصل إلى اتفاق بشأن هذه النقطة.

40- والمقترح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة بتعديل الفرع ألف لا يعالج شواغل الدول الأعضاء في مجموعة حركة عدم الانحياز والدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية. وينبغي ألا تتخذ القرارات بشأن البندين المشار إليهما في الفقرة (1) (د) و(هـ) - أي إنشاء نظام قاعدة بيانات للمساعدة الدولية ووظيفة إضافية داخل وحدة دعم التنفيذ - إلا بعد توضيح الآثار المالية المترتبة على كل بند ووضع لجنة التعاون وولايتها.

41- السيد داميكو (البرازيل): قال إن قائمة التدابير التي سيتناولها فريق الخبراء تحقق توازناً جيداً بين المبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ المادة العاشرة والتدابير المتصلة بالتطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية. وتكتسي التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين بموجب المادة العاشرة أهمية خاصة بالنسبة لأكثر المجموعات التي يتألف منها المؤتمر - وهي مجموعة حركة عدم الانحياز

والدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية. غير أن الدول الأطراف في تلك المجموعة ستستفيد أيضاً من التدابير المتصلة بالتطورات العلمية والتكنولوجية.

42- وقال إن وفده يوافق على أنه ينبغي بذل الجهود لمنع أي تداخل بين العمل المنجز في إطار آلية التعاون والمساعدة المقترحة بموجب المادة العاشرة والعمل المنجز في سياقات أخرى ذات صلة. وينبغي أن يكون هدف الآلية، التي يمكن تحديدها في ولاية الفريق التوجيهي الذي سينشأ لتيسير التعاون الدولي، هو استكمال المبادرات المتعلقة بالاتفاقية التي أطلقت بالفعل.

43- وتعكف حكومة البرازيل على وضع مبادرة تتعلق بالصحة ينبغي أن يرحب بها المؤتمر. وقد تتظر دول أطراف أخرى في اتخاذ مزيد من المبادرات خلال فترة ما بين الدورات لتطوير الأفكار التي صاغتها البرازيل.

44- وقال إن وفده سيكون ممتناً لو تلقى تقديراً للتكاليف الإضافية التي ستجتم عن التعزيز المالي والمؤسسي. وسيكون من دواعي امتنانه أيضاً الحصول على بيان عما إذا كان جدول الأنصبة المقررة المستخدم لتحديد الاشتراكات التي تقدمها الدول الأطراف في ميزانية المؤتمر سيكون لعام 2025 كما هو عليه للسنوات 2022-2024.

45- السيدة بويلز (بلجيكا): قالت إن وفدها يسره أن يلاحظ أن الفصل الثالث يتضمن صياغة واضحة بشأن المادة العاشرة وبرنامج ما بين الدورات ومسائل أخرى. وكما ذكرت بعض الوفود الأخرى، يمكن مواصلة النظر في ترتيب فروع الفصل الثالث. والاتفاقية هي في المقام الأول معاهدة لنزع السلاح. وتشكل المادة العاشرة جانباً هاماً جداً منها، ولكن قد يكون من الأفضل ذكر جوانب أساسية أخرى من الاتفاقية قبل المادة العاشرة.

46- وقالت إن الفرع باء من الصيغة الحالية للفصل الثالث، الذي يتناول التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية، لا يعكس كامل التقدم الذي أحرزه المؤتمر في هذا المجال. وسيكون من المفيد تكوين فكرة عن أوقات الاجتماعات التي ستعقد خلال فترة ما بين الدورات بحيث يتسنى تقدير تكاليف مختلف المقترحات. ومن المدهش أن الفصل الثالث لا يتضمن أي إشارات إلى السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وإدارة المخاطر البيولوجية، لا سيما بالنظر إلى أنه ثمة فريق أقاليمي يدعو بانتظام إلى وضع معايير في هذا المجال.

47- السيد فيتز (كندا): قال إن وفده يوافق على التعليقات التي أبدتها وفد الولايات المتحدة بشأن هيكل الفريق العامل لما بين الدورات وتوقيت اجتماعاته. ويوافق أيضاً على ضرورة تحديد طبيعة ونطاق التعاون والمساعدة المقدمين بموجب الاتفاقية بشكل واضح. وينبغي حذف "تنفيذاً كاملاً" من عبارة "صندوق التبرعات الاستئماني من أجل تنفيذ المادة العاشرة تنفيذاً كاملاً"، الواردة في الفقرة 1 (ج) من الفصل الثالث. والآلية التي يخطط المؤتمر لإنشائها ليست هي الطريقة الوحيدة لتقديم المساعدة بموجب المادة العاشرة. ويجري أيضاً الاضطلاع بقدر كبير من العمل الثنائي والمتعدد الأطراف لتنفيذ المادة، بسبل منها الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

48- وبالنيابة عن الشراكة العالمية، قدمت حكومة كندا ورقة عمل تفصل مئات المشاريع المتصلة بتنفيذ المادة العاشرة. ويساهم دافعوا الضرائب الكنديون بعشرات الملايين من الدولارات كل عام في برامج الحد من خطر الأسلحة البيولوجية. وتعمل معظم هذه البرامج خارج نطاق آليات الاتفاقية. ومن شأن الفريق التوجيهي المقترح بموجب المادة العاشرة والآلية المقترحة لاستعراض العلم والتكنولوجيا أن يكمل كل منهما الآخر بدلاً من أن يتنافس معه. وكما ذكرت وفود أخرى، فإن آلية استعراض العلوم والتكنولوجيا

ربما تفيد البلدان النامية أكثر مما تفيد البلدان المتقدمة. وتعترم كندا المساهمة في الصندوق الاستثماري الطوعي المنشأ لتنفيذ المادة العاشرة، شريطة أن يتبين أنه آلية عملية.

49- السيدة أندريثيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن مشروع النص كان ينبغي أن يولي أهمية أكبر للمقترحات المقدمة من مجموعة حركة عدم الانحياز والدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية، بما فيها المقترح الداعي إلى التفاوض على بروتوكول ملزم قانوناً، يتضمن أحكاماً تتعلق بالتحقق كوسيلة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية على نحو مستدام. وربما تضمن مشروع النص اعترافاً بالحاجة إلى إزالة جميع العقبات الحالية التي تعترض التعاون والمساعدة الدوليين، بما فيها التدابير القسرية الانفرادية، التي تشكل انتهاكاً جلياً للمادة العاشرة.

50- وقالت إن وفدها يشعر بالقلق إزاء عدم التوازن في الخطط الموضوعة لآلية استعراض العلوم والتكنولوجيا وآلية التعاون والمساعدة الدوليين. وكما لاحظ الوفد الكوبي، ستُنشأ خمس هيئات على الأقل لدعم عمل آلية استعراض العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك عدد غير محدد من الأفرقة العاملة المؤقتة. وكما لاحظ ذلك الوفد أيضاً، سيكون من الأكفأ، لا سيما من وجهة النظر المتعلقة بالموارد، إنشاء فريق استشاري علمي مفتوح العضوية. وينبغي ألا تقع مهمة تعزيز تنفيذ الاتفاقية خلال فترة ما بين الدورات على عاتق الخبراء التقنيين وحدهم. ولذلك ينبغي للفريق المنشأ لتعزيز تنفيذ الاتفاقية أن يعمل كفريق مفتوح العضوية وينبغي تسميته وفقاً لذلك.

51- السيد ماسموجون (سويسرا): قال إن وفده يؤيد نهج الرئيس المتمثل في العودة إلى الصياغة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الثامن حيثما وجدت اختلافات في الرأي بشأن بعض جوانب مشروع النص. ورحب بالاقترح الداعي إلى إنشاء آلية لتيسير التعاون الدولي في إطار المادة العاشرة؛ وتسمية تلك الآلية هي أمر ثانوي. وبالنظر إلى أنه سيتعين إنشاء الفريق التوجيهي المنشأ كجزء من الآلية رسمياً قبل أن يتمكن من وضع خطة العمل المشار إليها في الفقرة 1 (ب)، سيكون من الأفضل أن يقوم فريق الخبراء، وليس الفريق التوجيهي، بوضع خطة العمل. ولما كانت الصناديق الاستثمارية للتبرعات آليات معقدة، فقد لا يتسنى إنشاء الصندوق المشار إليه في الفقرة 1 (ج) دون قدر كبير من الإعداد.

52- وليس هناك تضارب بين الآليات المشار إليها في الفرعين ألف وباء. بل على العكس من ذلك، فإن آلية استعراض العلوم والتكنولوجيا ستدعم تنفيذ جميع مواد الاتفاقية، بما فيها المادة العاشرة. ويبدو أن الفقرة 3 (أ) إلى (ج) من الفرع باء تشير إلى أن آلية استعراض العلوم والتكنولوجيا ستتألف من ثلاث هيئات مختلفة، وهو ما لم يقترح. وقال إنه ما لم يكن مخطئاً، فإن الهدف المتفق عليه هو إنشاء مجلس استشاري علمي يتألف من هيئتين فرعيتين. وسيكون نص الفقرة 3 أكثر وضوحاً إذا حددت وظيفة آلية استعراض العلوم والتكنولوجيا وولايتها في الجملة الأولى من الفقرة.

53- السيد كورداش (ألمانيا): قال إنه يتفق مع الوفد الكندي في رأيه بأن الآليات المشار إليها في الفرعين ألف وباء تكمل بعضها بعضاً. وصيغة الفرع باء لا تعكس على النحو المناسب المناقشات التي جرت بشأن هذه المسألة في الجلسات العامة والمشاورات غير الرسمية. وكما أشار المندوب السويسري، ناقش المؤتمر إنشاء مجلس استشاري علمي يتألف من فريق استشاري مفتوح العضوية ولجنة للإبلاغ العلمي. وينبغي تعديل صيغة الفرع باء لتعكس المناقشات التي جرت.

54- السيد غوميز كامبو (كولومبيا): قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء عدم تحديد أثر القرارات الواردة في الفصل الثالث على الميزانية. وكولومبيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تواجه قيوداً على الأموال التي يمكن أن تخصصها للمنظمات المتعددة الأطراف. وكان من المفيد لو تضمن مشروع النص معلومات عن الأطر الزمنية الممكنة لإنشاء الفريق التوجيهي وخطة العمل والصندوق الاستثماري للتبرعات

المنكورة في الفرع ألف. وينبغي أن يؤدي تعزيز المنظور الجنساني دوراً في جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ معاهدات نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن عدم جعل المنظور الجنساني موضوعاً شاملاً لعدة قطاعات في مشروع النص أمر مخيب للأمل.

55- السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي): قال إن هيكل الفصل الثالث كان ينبغي أن يستند إلى هيكل الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية السابقة. فالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السابع، على سبيل المثال، تميزت بهيكل منطقي وواضح جداً، حيث تضمنت فرعاً أولياً بشأن نتائج برنامج ما بين الدورات السابق، تليها فروع تتعلق ببرنامج ما بين الدورات المقبل، والتعاون بموجب المادة العاشرة، والتطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية، وتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وتدابير بناء الثقة، وتعزيز عالمية الاتفاقية، ووحدة دعم التنفيذ، والشؤون المالية. وينبغي استخدام الهيكل نفسه للوثيقة الختامية الحالية.

56- ويعتقد الوفد الروسي أنه لا يمكن اعتماد الفرعين ألف وباء إلا بعد الاطلاع على جميع النتائج المحتملة للقرارات المقترحة الواردة فيهما. ويتضح من الفقرتين 2 و4 من الفصل الثالث أنه لم يجر تعريف جميع التفاصيل المتعلقة بالآليتين المشار إليهما في الفرعين ألف وباء. ولذلك ينبغي بذل جهود لوضع جميع التفاصيل المتعلقة بعمل آلية التعاون والمساعدة الدوليين المشار إليها في الفرع ألف وآلية ضمان استعراض التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بالاتفاقية المشار إليها في الفرع باء.

57- وينبغي أن تكون آلية تيسير التعاون والمساعدة الدوليين في إطار المادة العاشرة آلية محددة منشأة بموجب الاتفاقية. وليس من الواضح كيف يتعين إنشاء الصندوق الاستئماني للتبرعات وقاعدة بيانات المساعدة الدولية المذكورين في الفرع ألف. وأعرب عن دهشته لملاحظة عدم تضمين مشروع الوثيقة اقتراح وفده بإنشاء أفرقة متنقلة للأمن البيولوجي مكلفة بتنفيذ المادة العاشرة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.